

مَبَادِئُ التَّعَارُفِ

تأليف

أَبُو هَيْثَمٍ رَهْرَبِي

لِإِسْأَنْسِيَه فِي الْآدَابِ وَالْعَرَبِيَّةِ

وَحَائِزُ شَهَادَةِ التَّعَاوُنِ الْعَلِيَا بِامْتِيَازٍ مِنْ كَلِيَّةِ مَا نَشَسْتَرُ

وَمَقْتَشِ بَقْسَمِ التَّعَاوُنِ بِوَزَارَةِ الزَّرَاعَةِ

قُرِرتْ وَزَارَةُ الْمَعَارِفِ الْعُمُومِيَّةِ اسْتِمَالَهُ هَذَا الْكِتَابِ فِي مَدَارِسِ الْمَعْلَمِينَ الْأُولِيَّةِ

الْثَمَنُ ١٠٠ مَلِيمٍ

١٣٤٣ - ١٩٢٥

الْمَطْبَعَةُ السَّالِفِيَّةُ - بِمَصْرَ

مبادئ التربية

تأليف

أبراهيم زكريا

ليسانسيه في الآداب والتربية

وحائز شهادة التعاون العليا بامتياز من كلية ماالشستر

ومفتش بقسم التعاون بوزارة الزراعة

١٩٢٥ - ١٣٤٣

المطبعة السلفية - بمصر

مكتبة

شيخ المترجمين

عبد العزيز توفيق جاويج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى أنبياء الله أجمعين
أما بعد فهذا كتيب ألفت فيه على معالم نظام التعاون
وأصوله وخطته وأنواع شركاته الأساسية ومبادئها الكمية وخصصت
الشركة التعاونية الزراعية منها بشي، من التوسع اذ هي في الواقع
أهم ما يهتم به الداعي الى التعاون في مصر فضلا عن اشتغالها على
سائر أنواع الشركات التعاونية الاخرى ، وهي أشدها صلة
بمستلزمات الاصلاح الاجتماعي في القطر

وقد أفردنا للتعاون والاصلاح الاجتماعي المشار اليه بابا،
اجملنا فيه واجبات اللجان الفرعية التي تتولى العناية بالتعليم والتنظيم
البلدي والتدبير المنزلي زدياة في التبصير والايضاح . والكتيب
موجه الى المبتدئين من الطلبة وغيرهم فمن شاء المزيد فليرجع الى
كتابنا الموسوم « كتاب الجمهور في التعاون الزراعي »

والله الموفق الى خير العمل

إبراهيم دمرى

يوليو سنة ١٩٢٥

نظام التعاون

التعاون قديم في الدنيا . وكل عمل اشترك في أدائه اثنان فأكثر لمصالحتهما المتحدة على تداوني. فأنت ترى النمل والنحل وغيرها تشتغل افرادها بعضها مع بعض وتتعاون على حمل الاغذية وخزنها والدفاع عن حظيرتها وعن نفسها وأولادها . وانت ترى ازواج الطير والوحش تتصافر وتتعاون على تحصيل طعام الصغار وتربيتها وتعليمها وسيلة البقاء . وترى مثل ذلك على وجه اوسع وأكبر بين الانسان فالاسر والجماعات والشركات والقبائل والفرق والاحزاب والامم كلها مظاهر من الاتحاد والتعاون على ما فيه الخير اما لتحصيل الرزق أو صيانة النفس والدفاع عن المصالح المشتركة وغير ذلك

وقد يحدث التعاون لتحقيق غايات متفرعة من تلك أو معدولة عنها كالتعاون على البر والاحسان كما تراه في جماعات المواساة، أو التعاون على الاذى والعدوان كما تراه في عصابات اللصوص وأضرابهم

ولكن التعاون بمعناه العلمي نظام اجتماعي اقتصادي ذو قواعد خاصة الغرض منه إصلاح أحوال الناس الاجتماعية بإصلاح أحوالهم

المالية والبلوغ بالمجتمع الى منزلة المدنية الفاضلة التي تخيها الشعراء
والفلاسفة

فهو لهذا يختلف عن نظرية الرأسمالية الاستغلالية التي عززتها
مقتضيات السياسة في القرن التاسع عشر ولا تزال حكومات اليوم
تعمل بالجهد على تقليص أظافرها وتقييدها بالشرائع لتخفف من
ويلاتها، كما ترى فيما تصدره من قوانين لحماية العمال ورعاية
الاطفال وفيما تفعله من الوساطة بين العمال وأرباب الاعمال .

بيد ان التعاون لا يريد هذه القوانين ولا يرى في تدخل
الحكومة علاجاً للحالة ويعتقد ان النظام نفسه يحتاج الى تغيير
وتبديل لا الى تهذيب وتلطيف. ويعتقد أهله ان من واجب الافراد
أن يعينوا حكومتهم على ما تريده لهم من السعادة والسلام بان يعملوا
هم أنفسهم على اصلاح أحوالهم في حدود السلم والقانون والمصلحة
العامة ويقوموا لانفسهم بكل ما كان يظن خطأ انه من واجبات
الحكومة وينقمون منها سكوتها عنه أو تباطؤها في الاحسان به .
اذ أن واجب الحكومة في جوهره حماية المجتمع الذي يرتضيه الناس
لانفسهم

وكان أساس عملهم هذا دعوة دعا بها روبرت أوين في انجلترا

وفورييه في فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر. وتوافد الناس على
صورها من كل حدب لسكن الناس لم يكونوا من الاستعداد لتنظيم
أعمالهم استعدادهم اليوم ولم تكن الأمور قد تكشفت كما تكشفت
اليوم وإنما هي صرخة صرخها هذان المصلحان يوم رأيا الدنيا قد



تغيرت أحوالها أثر الحروب النابليونية والثورات الدستورية
والانقلابات الصناعية التي غيرت كل شيء حتى العقيدة وأخرجت
الناس الى غير ما ألفوا في ميدان الجهاد وتنازع البقاء، وأسلمتهم
الى الفقر والشقاء وانقطاع الرجاء، ثم الى الفساد والذيلة، بتأثير
الظروف المفاجئة، ومملاة الحكومات القائمة يومئذ لنظام
الراسمالية الاستغلالية، طلبا للتفوق الاستعماري

وما زال هذا النظام يرقى ويتهدب حتى أصبح كما نراه اليوم
خطة اقتصادية لا يأتيتها الباطل ولا الضعف ونظاما اجتماعيا كفيلا
بالسعادة والسلام ودينا يزع صاحبه عن الاضطراب والثورة.

وقد قسم العلماء نظم التعاون التي اهتدى الناس اليها أقساما
عدة تبعاً للقصود الاولى الذي تتوخاه شركائه ولكن أهمها ما يلي:

(١) التعاون في الاستهلاك.

(٢) التعاون في الانتاج

(٣) التعاون في الاقراض والاستقراض

وسنبين على كل حال بعض الوجوه التي تميز كل أنواع
الجمعيات التعاونية - وجوه اذا تأملها الانسان وجدها معالم خطة
إصلاح اجتماعي ومن أجل هذا كان التعاون في غرضه نظاما
اجتماعياً (١):

(١) من جيد الاستاذ الاقتصادي المعروف

(١) ترمي جميع الهيئات التعاونية الى تحرير بعض طبقات المجتمع تحريراً اقتصادياً حتى يستطيعوا أن يتخلصوا من جميع من لا ضرورة لهم من الوسطاء ويتعلموا الاكتفاء بأنفسهم في هذا الصدد . وتعمل شركات التعاون الاستهلاكية على مساعدة المستهلكين على الاستغناء عن القصابين والحجازين وغيرهم من تجار القطاعي جميعهم وذلك بمساعدتهم على أن يشتروا ما يحتاجون اليه من المنتجات مباشرة ان لم يستطيعوا أن ينتجوا هم أنفسهم الشيء الذي يحتاجون اليه .

وتعمل شركات الاقراض على مساعدة أعضائها المستقرضين، بمحايتهم من برائن المرائين وذلك بحصول الشركات لهم على المال المطلوب مباشرة بل ومساعدتهم على تكوين هذا المال لأنفسهم بطرق حكيمة شتى قصدها الاقتصاد الجمعي والمساعدة المتبادلة . والشركات الانتاجية تساعد الصناع والعمال على الاستغناء عنهم في خدمتهم وذلك بأن يتولوا هم بأنفسهم صناعة الشيء لانفسهم ويبيعه للجماهير مباشرة

(٢) جميع أشكال الشركات التعاونية ترمي الي احلال الاتحاد محل التنافس واحلال القاعدة التعاونية « الفرد لكل »

محل القاعدة الفردية «كل انسان لنفسه» وبدلا من أن يتنافس الافراد تتألف جماعات للعمل على تحصيل الحاجات اللازمة. وهذه الجماعات تجري على سنة أن لا ينافس بعضها بعضا بل تتحد وتكون تحالفا تعاونا عظيما.

(٣) ترمي جميع أشكال الشركات التعاونية لا الى الغاء الملكية الفردية بل لجعلها أعم وأكثر توزعا وذلك بتسهيل الحصول على رأس مال سواء بالاقتصاد أو بالاستقراض وتعمل على إيجاد ملكية تعاونية أي ملكية جمعية لخازن التجارة والمصارف والمعامل والمصانع والمازل

(٤) جميع أشكال الشركات التعاونية لا ترمي الى الغاء رأس المال بل تعمل على حرمانه من سلطته المسيطرة في الانتاج وتستبقى ذلك الجزء من الناتج الذي يخازنه رأس المال عادة على صورة ارباح وعوائد. وكان الغاء الربح هو النقطة الجوهرية من مشروع أوين الاصلاحى. فكثير من الجماعات التعاونية ممنوعة من أن تعمل للربح فان فعلت أجبرت على تكوين احتياطي منه ومن الجماعات التعاونية ما يوزع الارباح على الاعضاء بنسبة مشترياتهم (يوم يكون الاعضاء شركاء مشترين) أو بنسبة عملهم.

(يوم يكون الاعضاء عمالا) ولا توزعه بحال ما بنسبة حصصهم أي بنسبة رأس المال الذي يقدمونه . أما أولئك الذين يقدمون حصصا في رأس المال والذين يقدمون سلفا في رأس المال فانما يتناولون عليه فائدة معتدلة لا قصد ان يكون لهم من ارباح العمل نصيب . ومن الجماعات ما لا يدفع فائدة قط علي رأس المال .

واذا لاحظنا أن رأس المال في الشركات التجارية والهيئات المالية التي اخذت هذه الايام تزداد ثروة وعدادا ، يحتاز على در المشروع وسيطر على الانتاج ، ويرد جميع العمال الى مستوى الاجراء أمكننا ان ندرك أن نظام التعاون حركة قلب اجتماعي إذ أنه يقلب الحالة الماضرة ويجعل رأس المال تحت تصرف العمل وسيطرته

(٥) جميع أشكال الجماعات التعاونية ذات قيمة تعاليمية عظيمة لانها تعلم أعضائها أن لا يضحوا بشيء من فريتهم وأرواح ابتكارهم وجهدهم الخاص بل أن يقووا همهم ويزيدوا في مقدرتهم الى الدرجة القصوى وأن يساعدوا غيرهم بمساعدة أنفسهم وأن يعتبروا أن تحقيق حاجاتهم المشروعة (لا طلب الربح) هو قصد الجهد الاقتصادي وان يرفعوا المستوى الادبي للعلاقات الاقتصادية

بالسكف عن الاعلان والاحتياال وغش الاغذية وارهاق العامل
 والواقع أن كل صنف من صنوف الجماعات التعاونية المهمة
 يرمي الى محوشىء من النزاع الاجتماعى وتصادم المصالح الاقتصادية
 فالجماعات الاستهلاكية ترمي الى الغاء النزاع بين البائع والشارى
 وشركات الاقراض الى الغاء النزاع بين المقرض والمدين والجماعات
 الانتاجية الى الغاء النزاع بين المدير والعمال
 وسنلم بكل نوع من انواع هذه الجماعات باختصار

التعاون في الاستهلاك

الشركة التعاونية المنزلية :

عماد التعاون في الاستهلاك الشركة التعاونية المعروفة بالمنزلية :
وهي عبارة عن اجتماع أرباب البيوت وأمثالهم في الحى أو الصقع
المتماثل وتأليفهم من بينهم شركة برأس مال مسهم مناسب يجمعونه
من أنفسهم ، ويكون عملها الاساسى شراء كل ما يحتاجون اليه من
مطعم ومأكل وملبس وحاجة منزلية بالجملة من المنتج نفسه أو من أول
سوق لها وبيعها لانفسهم بالمفرق من دكانة يفتحونها في حيهم . ولهم
أن يصنعوا البضاعة اللازمة في مصانع لهم يقيمونها بأموالهم أو
يزرعونها في مزارع يديرونها بعمالهم . كل ذلك ليقطعوا أيدي الوسطاء
الذين أشرنا اليهم وليوفروا على أعضائها أموالهم

وإذا قلنا شركة فعنى هذا أن يكون لها عقد تأسيس ونظام
داخلى يكتب بين الاعضاء وفقاً لقانون التعاون . وإذا أن الشركة :
التعاونية ذات مبادئ وقواعد خاصة لذلك يجب أن يتضمن العقد
الإشارة الى ما يلى :

(١) أن يكون رأس المال مقدما من الاعضاء أنفسهم دون
غيرهم وأن يأخذوا عليه أجر تشغيل سنوى أقصاه ٦ فى المائة بشرط

أن لا يمتلك العضو أكثر من عشر الحصص ، وبشرط أن لا يزيد هذا العشر على ٢٠٠ جنيه

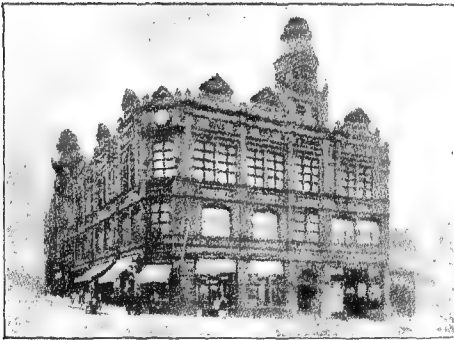
(٢) أن لا يباع فى الدكانة الا أنقى المواد الغذائية

(٣) أن يكون المكيال والمقياس مستوفيين فلا يدخل فيهما وزن الورق أو الماعون وما الى ذلك

(٤) أن تباع الاشياء بسعر السوق عملا بالاصول التجارية من جهة ودفعاً لتلاعب التجار من جهة أخرى

(٥) أن لا تشتري الشركة لوازمها الا بالنقد

(٦) أن لا تبيع الشركة الا بالنقد



محـل شركة منزلية تعاونية

(٧) أن يكون تقسيم صافي الأرباح بنسبة معاملة العضو مع دكانة الشركة بموجب كشوف المشتري والمعاملة لا بنسبة عدد ماله من الحصص

(٨) أن لا يكون للعضو الا صوت واحد في ادارة الشركة وجمعيتها وان تتساوى النساء والرجال في حق العضوية

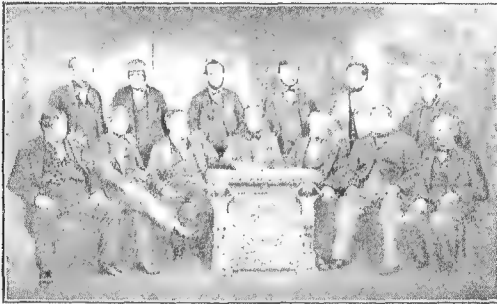
(٩) أن يخصص مقدار ثابت في المائة من الأرباح للتعليم ومثله. للإصلاح الاجتماعي كأن يكون عشرين في المائة

(١٠) أن تقدم الى الاعضاء كشوف الحساب والميزانيات من آن لآن



عمل الفلانات في الشركة التعاونية الانجليزية للتجار بالجملة

(١١) أن تترقى من شراء الأشياء الى صناعتها ثم الى انتاج المواد الاصلية اللازمة لذلك بالزراعة وغيرها والمثل الاعلى في التعاون المتزلى هو شركة روتشديل الانجليزية التى تدعى بحق أم التعاون لانها ذات الفضل الاول فى وضع أساس التعاون ونظامه الحالى وقد ابتدأت فى سنة ١٨٤٤ بجمع قروش من مؤسسيها الاول وعددهم ثمانية وعشرون رجلا وامرأة



صورة من بقى من مؤسسى روتشديل فى سنة ١٨٦٢
فأصبح رأس مالها اليوم ثلث مليون جنيه وحركة الاخذ والعطاء مليوناً واحداً وعشر الف جنيه وأقامت المصانع المختلفة وفتحت عندها مصرفاً للتوفير وتوظيف أموال الاعضاء وفرعاً للتأمين على

الحياة والمملك وآخر لبناء مساكن للاعضاء بالطريقة التعاونية بمعنى
 أنها تبنيها وتبيعهم اياها بالتقسيط بلا قصد ربح أو توجرها لهم بقيمة
 ما يجب لئمنها من الفوائد العادية . وأقامت الأندية ودور الكتب
 وغير ذلك مما تقوم به البلديات عادة



وإذ أن غرض الشركة التعاونية المنزلية أن تجعل القرش الذي يشتري به نصف الشيء الآن قادراً على شراء الشيء كله أو أزيد منه ، وذلك بأن توفر على أعضائها جميع الأرباح التي يتناولها تجار المفرق المنتشرون في كل حي ، وكذا جميع حلقات أرباح الوسطاء من السماسرة والمرابين والمستغلين جهود العمال من أصحاب المصانع والمزارع والتجار الذين يتناولون البضاعة من منتجها الأول واحداً منهم بعد واحد ، ويزيد كل منهم في بيعها لمن بعده شيئاً على ثمنها الذي اشترى به من سابقه

وإذ أن هذا الفريق المتعدد الوظائف والاعمال والاسماء وأمثاله ممن لا يعملون في المجتمع عملاً ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه يبتزون أموال الناس بهذه الطريقة ويعيشون في الدنيا عيشة البذخ والثراء ، حين يعيش غيرهم في الضيق والشقاء

وإذ أنهم هم الأصل فيما يصيب أكثر الناس من الفقر بسبب هذه الزيادات المتواصلة على الائتمان وبسبب ما يلجأون إليه عادة من الغش في البيع والتدليس في المعاملة ، وأنهم هم الأصل بسبب ذلك فيما يقع في المجتمع من الجرائم وما تلقى الحكومات من المتاعب بسبب انتشار الأفكار الفوضوية بين الفقراء وغير ذلك من البلايا التي نشاهدها

ولاستطيع أن نردها مثل فساد الاخلاق وسقوط الدين وانتشار
الأوبئة والامراض ، وانتفاء الراحة والصحة من البيوت وحرمان
أهلها نعمة النور والهواء والنظافة وغير ذلك مما يكبد الحكومة نفقات
تخرجها من مال الدولة لتعالج به أثر ما يعمل هؤلاء الوسطاء ، ثم
لاستطيع علاجه بسبب كون الشر ثابتاً في قرارة المجتمع
واذ أن أكثر هؤلاء الوسطاء المسببين لهذه البليات المستعصية
يستنزفون أموالنا ليرسلوها الى أوروبا ويزيدوننا فقراً على فقر
فالواجب علينا نحن المصريين أن ننشر هذا الصنف من الشر كات
في المدن والبنادر حتي تصبح جميع المتاجر على الاقل في أيدينا
وننقذ أنفسنا وأخلاقنا ونعمل على صيانة أرزاقنا ووطننا ونعالج أسباب
نشوء الافكار الخمقاء في ربوعنا ، ونتذوق نعيم الحياة الصحيحة
ونتمتع بزيينة الله التي أخرجها لعباده والطيبات من الرزق التي حرّمها
علينا أولئك الوسطاء

التعاون في الانتاج

(أ) الشركة التعاونية الصناعية :

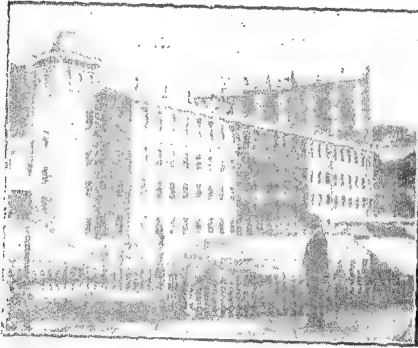
عماد التعاون في الانتاج الشركة الصناعية التعاونية . وهي عبارة عن اجتماع أفراد الصنعة الواحدة على تأليف شركة برأس مال محصص ، الأصل فيه أن يدفعوه من جيوبهم وقد يكملونه بالاستقراض التعاوني . فإذا اجتمع يشترون منه ما يحتاج اليه صنعتهم من الادوات والآلات والمواد الاولى ويدفعون منه كل نفقات التأسيس والعمل الابتدائي ويجمعون منه مبالغاً للطوارئ . وتؤلف شركتهم من كل عضو حسن السمعة يحتاج اليه مصنعهم فإن لم يتسع له المصنع اضطارت الشركة الى تركه لينضم الى شركة اخرى أو ينتظر حتى يخلو له محل

والعادة أن يقدر لكل عامل أجر يتقاضاه . وهؤلاء العمال المشتركون ينتخبون من بينهم مجلس ادارة للاشراف على الاعمال وله من السلطة جميع ما يكون لمجلس المديرين في الشركة الرأسمالية من ترقية ومجازاة وتصرف في حدود نظام الشركة الداخلي ولا يخفى أن الشركة الصناعية التي تقوم على مبدأ التعاون ذات مزايا منها :

- (١) جعل العامل صاحب رأس المال
- (٢) جعل مدة العمل تبعاً لمصلحة العمال
- (٣) توزيع الارباح التي كان يأخذها الاستغلاليون من ارباح العمال ، على العمال أنفسهم .
- (٤) العناية بصحة العامل بالعناية بمحل عمله .
- (٥) الاستغناء عن احسان الناس والحكومة باقامة المستشفيات والملاجيء للعامل ولأولاده
- (٦) العناية بالعامل وأولاده في أحوال العجز والوفاة
- (٧) تنمية الروح الدستورية والتدريب على الاعمال البرلمانية
- (٨) ترقية المستوى الاجتماعى فى طبقة العمال اذ ان التعاون يقتضى بنشر التعليم التعاونى والفنى واقامة ناد أدبى ومكتبة وغير ذلك والالتقاء بالمستهلكين فيما يرمون اليه من وجوه الاصلاح الاجتماعى

(٩) اراحة الحكومة من مشا كل العمال واضرابهم
والعادة أن تباع الشركات الصناعية مصنعاتها للجمهور وقد
تعمل لحساب الشركات الاستهلاكية ولذلك فقد رأى التعاونيون
أن يشركوها فى رأس المال بحيث لا تتجاوز قدرأ معلوماً

وللشركات التعاونية الصناعية أن تشترك جملة أو أفراداً في
 الشركات الاستهلاكية لأخذ ما تحتاج إليه بيوتهم من اللوازم
 أما توزيع الأرباح فيكون بعد حسم النفقات ومقدار الاحتياطي
 المتفق عليه ومخصصات المكافأة عن المخترعات والأعمال الاستثنائية
 وبعد دفع خمسة في المائة أجراً للرأس المال كما يلي : —
 عشرة في المائة لأعمال المؤسسة وعشرة لمجلس الإدارة وخمسة
 للتعليم التعاوني والباقي يقسم مناصفة بين العمال والشركات الاستهلاكية
 المتعاملة معها



صورة مصنع تعاوني

أما توزيع نصيب العمال فيكون بنسبة أجورهم بعضها الى بعض
واما توزيعها بين الزبائن فيكون بنسبة ما اشترؤا
والواجب علينا نحن التعاونيين أن نعمل جهد المستطاع على
انشاء هذه الشركات بين جميع أنواع الصناع في مصر حتى تصبح
الصناعة كلها في يدينا وننتحصن من عوادي الاستغلال المملحة
علينا من كل جانب وندفع أسباب التذمر ونقضى على مناشيء
المذاهب الفوضوية ومروجيها أعداء الله والبلاد



التعاون في الانتاج

(ب) الشركة التعاونية الزراعية

الشركة التعاونية الزراعية هي شركة استهلاكية كشرركات التعاون المنزلي انتاجية كشرركات التعاون الصناعي بمعنى أنها تنشأ في الريف لتوريد حاجات الاعضاء الزراعية كالبنزور والاسمدة والعلف وأدوات الفلاحة وآلاتها والمواشى والحاصلات ، وحاجاتهم المنزلية كالمأكولات والملبوسات واللازم الاخرى وتتولى أعمال الانتاج الزراعى والصناعى

وفي استطاعتها أن تبيع للاعضاء محصولاتهم التى ينتجونها وتستقرض وتقرض وتقبل ودائع الأعضاء وتشر لهم الاموال وتؤمن لهم على حياتهم ومواشيتهم ومحصولاتهم ومساكنهم من الحريق والتقليم والأذى وتقوم بأعمال الرى والصرف وتطهير المساقى والترع واصلاح الأراضى لمصلحة الشركاء وتقوم بمساعدتهم أيام الزواج والضائقات وغير ذلك، وتعنى بالدفاع عن المصالح الزراعية البحتة وبرقيها . ولها ان تترقى من شراء حاجاتها الى صناعتها و انتاج المواد الاولية اللازمة لذلك وبالتالي الى صناعة محصولاتها بدرجة بعد درجة حتى لا تترك فراغا لتاجر ولا وسيط ولا مستغل

ونظام الشركة التعاونية الزراعية في أساسه نظام كل شركة تعاونية أخرى من حيث اشتراك العضو في تكوين رأس المال اللازم بطريق الخاصة وأخذه على مقدار ما دفع منه ربحاً ثابتاً اقصاه في مصر ٦ في المائة بشرط أن لا يمتلك العضو أكثر من عشر الحصص وبشرط أن لا تزيد قيمة الحصص المملوكة عن ٢٠٠ جنيه ، ومن حيث توزيع صافي الأرباح على الأعضاء بنسبة معاملاتهم ومن حيث تخصيص مقدار مئوى ثابت من هذه الأرباح للتعليم والخيرات والإصلاح الاجتماعي ومن حيث تألفها على الطريقة الدستورية التي تقضى بانتخاب جمعيتها العمومية مجلساً إدارياً ليتولى شئونها مع مسئوليته عن أعماله قبل الجمعية العمومية ، وغير ذلك



محل شركة تعاونية قروية

من المبادئ والقواعد العملية والتجارية والاصول العلمية والأدبية.
السالفة الذكر

وإذ أن سياسة التعاون وصل ما بين المشتري والمنتج في الاستهلاك وما بين المنتج والمشتري في الانتاج فالشركة الزراعية مهما كان نوعها تعمل على مشتري حاجاتها الزراعية ولوازمها المنزلية من موردها الاصلى ما استطاعت الى ذلك سبيلا فتوفر على أعضائها حلقات الأرباح التى يتقاضاها كل وسيط ودخيل بين هذا وذاك من التجار والسماسرة وتختزل جميع النفقات التى ينفقها هؤلاء فى حصولهم على البضاعة بعضهم من بعض

على أنها بشرائها هذه الحاجات بالجملة لا يقتصر فضلها على اقتصاد تلك الارباح وتلك النفقات بل يتعداه الى اقتصاد نفقات النقل والانتقال التى يتكبدها الفرد عند ما يريد أن يشتري حاجته بنفسه وتحفظ عليه جهده ووقته فى الحصول عليها لان أجرة نقل المقدار الكبير على عربة تكاد تعادل اجرة نقل المقدار الصغير على نفس العربة والشخص الذى يذهب لشراء اقة صابون أو كيس سماد مثلا يستطيع أن يشتري ألف اقة من الصابون وألف كيس من السماد فى وقت واحد

وتعمل في الانتاج على بيع محصولات الاعضاء، من قطن وقمح وقصب وغيرها من الغلات الغيطية أو البستانية أو المنزلية كالسمن والعسل والبيض والدواجن، الى الشارى الاخير وتتخطى كل وسيط ودخيل وسمسار ومنتهد و « قوسيونجى » وتاجروصير في وتقابل الذى يريد الحصول لاستهلاكه وجهاً لوجه وتمتص لأعضائها ما كان هذا العدد الوفير من الوسطاء يحرمه إياه واحداً بعد آخر وتمتص فوق ذلك نفقات البيع الفردى ومشقاته وتتجنب عيوبه وأضراره فهي حين تشتري من المنتج الاول بأرخص الاثمان وتوفر على العضو مالا، تعطى له، بالبيع الى المستهلك الاخير، مالا آخر فتغنيه وتبارك له فيه وتمكن له من الحياة على الصورة التى فقد المسكين كل أمل في رؤيتها بسبب أولئك الوسطاء والدخلاء

السُّمُوكَةُ فَبِيرِ الْقَرْيَةِ

على أن كل فلاح يعلم أن أذى هؤلاء الوسطاء والتجار لا ينتهى عند حد مضاعفتهم ائمان الاشياء المطلوبة وانتقاصهم قيمة البضاعة المعروضة بل يعلم انهم يغشونه ولا يبيعونه الشيء المطلوب. وكم رأينا تجار الاسمدة يبيعون الناس تراباً وملحاً باسم « سباح كياوى » يعلمون عن جودته في الجرائد وينشرون فيها كشفاً مكذوباً عن تحليله

وكم رأيناهم يبيعونه « تقاوى » مخلوطة أو قديمة أو ضعيفة النمو . ويتقاضون فيها ما يشتهون باتفاقهم بعضهم مع بعض على الاسعار . فإذا استعمل الفلاح سمادهم تلفت أرضه أو زرع بزورهم حبط زرعه فقضى المسكين عامه هو وأولاده في كوخه الحقيق حزيناً شقيماً متألماً حين يقضى التاجر أيامه سعيداً مطمئناً ناعماً في أكبر قصور المدن من مصر وأوروبا .

نعم ان للفلاح أن يحلل السماد وله أن يجرب البزور ولكن هل يعرف الفلاح وسيلة لذلك وهل يطيق أن يتحمل نفقات تحليل عينتين أخريين وأخريين حتى يصل الى الجيد منها ؟
حالة كهذه لاعلاج لها الا بالتعاون لان الشركة التعاونية لاتعدم أفراد امنها يعرفون على الاقل انه لابد لهم أن يفحصوا السماد وان كرروا عملية الفحص عشر مرات لان نفقة ذلك في ألف كيس كنفقتها في كيس واحد . وان يصيب العضو من هذه النفقة شيء يذكروا . بل لابد أن يعلم هؤلاء الافراد ان الشركة التعاونية محل العناية من وزارة الزراعة فهي تحلل لها السماد بلا مقابل وتفحص لها قوة نمو البزور بلا مقابل بل وتوجد عليها بكل ما تستطيع من خبرة وعلم ودراية ونفوذ . فالشركة التعاونية من هذه الوجهة علم من لا علم له . وقوة من لا قوة له .

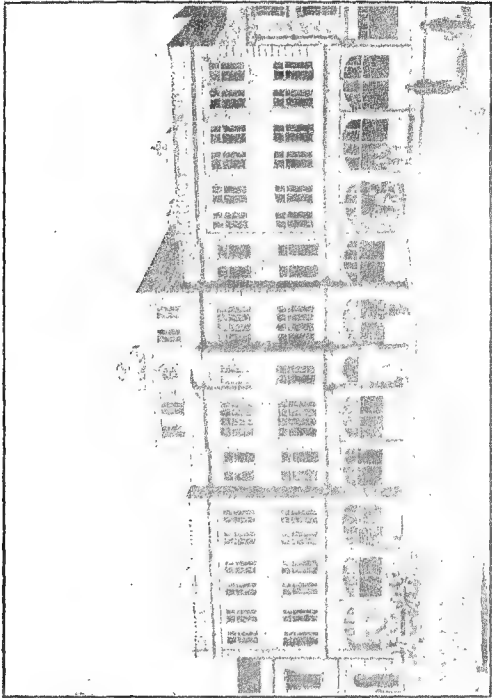
وما يقال عن توريد الحاجات الزراعية يقال عن الوازم المنزلية .
فليس منا من يجهل ماذا يقدم البقالون للفلاحين وغير الفلاحين من
الختالات ولا ماذا يقدم القماش من النسيج « الماير » ولا يجهل أى
ثمن يتقاضونه على هذه المواد ولا أى غش ولا أى نقص فى الوزن
والمكيال والمقياس يلجأون اليه . ولا يجهل أى أمراض يوقعونها
فيها بما يزغفون به السمن والزيت وغيرها من مواد الطعام وأى
استهانة بحياتنا حين يبيعوننا من علب السردين واللحوم والفواكه
المحفوطة ما يكون قد مضى عليه فى الحواصل التجارية ما يجعلها سموما
وأوبئة . كل ذلك ليكون كبهم من معاملتنا أقصى ما يستطيعون !!
حال كهذه لا علاج لها الا بالتعاون وفتح محل فى القرية بمال
الشركة يأخذ الاعضاء منه حاجاتهم المنزلية على اختلافها من مأكول
وملبوس وغير ذلك فان الشركة التعاونية لا تلجأ الى ما يلجأ اليه
البقال من النش ومضاعفة الاثمان اذ لا فائدة لها من ذلك مادام
الاعضاء هم الشارين والبائعين معا ، كما أن الربح ليس غرضا من
أغراضهم وانما الركن الأول فى التعاون قطع رأس الربح من جهة
وجودة البضاعة من جهة أخرى . بل تقصد الى تاجر الجملة الأول
المعروف بتوريد بضاعة جيدة اذا استعصى عليها أن تصل الى من

قبله أى الى المورد الاصلى أو الى صناعة الشيء ذاته عندها
على ان الشركة التعاونية لا تقضى بذلك على بقال القرية
الدخيل الغشاش السمام وحده بل تقضى منه أيضا على الخمار والمراعى
ومفسد الاخلاق . كل ذلك من غير ما عدا ولا قتال ولا احداث
مشاكل لأولى الامر في الاقاليم وغيرها

الشركة التعاونية لتجارة الجملة

اذ انضمت الشركات التعاونية الزراعية وسارت في مضمار توريد الحاجات المنزلية والزراعية لاعضاءها تفرّع تجار القطاعي فخلوا الى أنفسهم ثم الى تجار الجملة يقولون لهم : انكم اذا استمررتم في معاملة الشركات التعاونية فمضى هذا اننا نقفل دكا كيننا وينتهى أمرنا . ومعنى هذا بالتالي انكم أنتم أنفسكم تفتلون متاجركم الكبرى لان التعاون لا يقف عند شراء الحاجات منكم بالجملة بل هو يرمى الى اخراجكم أنتم أيضا لانه يعتبركم دخلاء فعلا غير انه مضطرب في الوقت الحاضر الى معاملتكم لان الشركات التعاونية لم تبلغ بعد من الخبرة والافتداء ما يسمح لها بالتوسع السريع . أما اذا رسخت أقدامها فستعمل عاملين (١) أن تذهب هي أيضا الى الشخص الذي تأخذون منه حاجاتكم و (٢) أن تصنع ما يمكن أن تصنعه من الحاجات التي تشتريها منكم أو من صانعيها الاول

لهذا يجب عليكم أن تقاطعوا هذه الشركات التعاونية من الآن . وإلا قاطعتكم يوم لا تجدون منا أحدا يصرف لكم متاجركم هكذا قال تجار القطاعي في كل قطر أخذ بالتعاون . وكان جواب هذا القول اتحاد تجار الجملة على مقاطعة الشركات التعاونية .



محل الشركة التعاونية الزراعية الاردنية للاسحار بالجلية

فوقع كثير منها في ورطات كثيرة لم يخرجوا منها إلا بصعوبات كبيرة

على ان الشركات نفسها وان اشتملت على أعضاء مستنيرين كانت تجد صعوبة اخرى من أن هؤلاء المستنيرين كانوا لحدائنة هههم بالعمل ولاشغاهم بمصالحهم المختلفة غير قادرين على معرفة جميع الموارد التي يمكن أن يحصلوا منها على أحسن بضاعة بأرخص ثمن . ولم يكن لهم من الفرصة والاداة ما يمكنهم من ذلك أحسن تمكنين فضلا عن ضياع أموال كثيرة وأوقات طويلة في شراء كل شركة منها حاجاتها بمفردها

من أجل هذا فكرت الشركات التعاونية على اختلاف أنواعها في البلاد التي تسمى زراعية لغلبة الزراعة فيها عن كل عمل آخر أن تنشئ فيما بينها شركة عليها تتولى مشتري جميع الحاجات الزراعية والمنزلية من مواردها الاولى وتخصص لذلك وتقوم باعمال الفحص والتحليل اللازمة لضمانة جودة الصنف وتنشئ المصانع لما تستطيع صناعته من هذه الحاجات زيادة في الاقتصاد

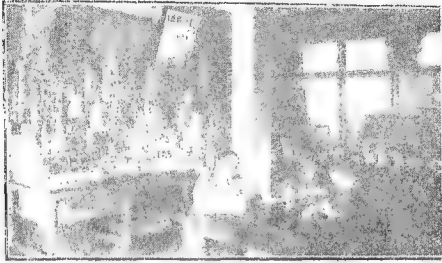
وتفتح عندها مخازن كبيرة تأخذ منها الشركات التعاونية المحلية حاجاتها كما كانت تأخذ من تجار الجملة

واذ ان ايرلندا قطر زراعى مثلنا أهم موارد رزقه الزراعة فقد
أنشأت فيه الشركات التعاونية على اختلاف أنواعها شركة كاية
للاتجار بالجملة فى المواد الزراعية والمنزلية معا

أما طريقة الاشتراك فى الشركة الكلية الزراعية للاتجار بالجملة
فهى الطريقة التعاونية العادية وتكتب كل شركة فى رأس المال
بنسبة جنييه واحد عن كل عضو من أعضائها . ولها أن تودع مائشاه
من أموالها بأجر قدره خمسة فى المائة سنويا

على ان الشركة الارلندية الكلية لا تأبى على انصار التعاون
من الافراد أن يشتركوا فى رأس المال بمخصص خاصة تسمى
« حصص الامتياز » قيمة كل حصة منها خمسة جنيهات بشرط أن
لا تتعدى قيمة هذه الحصص مجتمعة مقدارا معيناً من رأس المال
تفاديا من تغلب الرأسمالية الاستغلالية . وبشروط أن لا يتجاوز
ما يعطى عليها من الفوائد خمسة فى المائة

وعندى انه يجب علينا نحن المصريين أن نتبع خطوات
الشركات الارلندية فى انشاء شركتنا الكلية . بمعنى أن يلاحظ فى
تأليفها صيرورتها بمخابرة تاجر الجملة من جميع أنواع الشركات التعاونية
المنزلية والصناعية والزراعية لان بلدنا زراعى فى جوهره وهو



(قسم البقالة من الشركة التعاونية الزراعية للتجار بالجملة)

لا يحتمل التفرقة . ويجب علينا في هذه الحالة أن نعد العدة من الآن احتياطاً لما لا بد أن يحدث من تأمر تجار الجملة بنا يوم تنتشر الشركات في مصر بفضل الروح الجديدة التي سادت الأمة والحكومة معا

بيع المحصولات بواسطة الشركة التعاونية

إذا سارت الشركة التعاونية سيراً حثيثاً في طريق توريد الحاجات المنزلية والزراعية لأعضائها وجدت نفسها راغبة في تولى بيع محاصيل أعضائها بطريق التعاون لتتبع ربح السماسرة والوسطاء وتحفظه للأعضاء . نعم أنها لا تكون، في أول الأمر بالغة منتهى ما يرتجى من الخبرة والدراية ولكن أليست الشركة في مجموعها أدرى وأحسن من الفرد وأشد يقظة من الفرد فضلاء عن أن الأفراد جميعهم سيتشاورون ويعطى كل منهم ما عنده من الرأي؟ بل العادة أن يكون في الشركة أفراد مستنبرون أبصر من سواهم بأحوال السوق وأعماله وأعرف أين يذهبون ومتى يبيعون باطلاعهم على أخبار العالم في مواردها السليمة واتصالهم بالحياة التجارية في معاملاتهم . وقد يكمل هذا نقص ذلك فتكون النتيجة وجود هيئة إدارية صالحة للتجارة قادرة على الظفر بأعلى سعر مستطاع

وهي في هذه الحالة لا تكتفي بتخطى البقال - الذى يشتري بضاعة الفلاح عادة والوسيط والسخيل والمتسوق ومسار البورصة بل تقصد الى ليفر بول أو مانشستر ان كان المحصول قطناً وتستطيع أن تعطى المستعجل جزءاً من ثمنه مقدماً . ولكنها في هذه الحالة لا

تبيع القطن بالكمثرانات التي ثبت أنها شر على الفلاح بل تبقية في
مخازنها بالطريقة العلمية حتى يتحسن السوق بعد شهرين أو ثلاثة مثلاً
أو يوم يدلها اختبارها فتبيعه بالثمن الطيب وتمطى صاحبه حصته
من هذا الربح

وان كان قمحاً أو ذرة أو غير ذلك من المحصولات والمصنوعات
الزراعية فعلت به مثل ذلك فعاد على جميع أصحابها منه ربح عظيم
ولا شك أن للعضو من اشتراك غيره معه من كبار المزارعين
وأعيانهم ضمانة وطأ نينة . وهم من وفاء العضو ووثوقه بهم فائدة
أيضاً لأنهم يستطيعون بهذا الاتحاد أن يجملوا ما يعرضونه للبيع كثيراً
وفي هذا ما فيه من دواعي اهتمام الشارى وزيادة الثمن والتقوى به
على العوامل السيئة التي يلجأ إليها التجار والسماسرة لانتقاص قيمة
الشيء وثمنه

ولا يخفى ما في بيع محاصيل الاعضاء على هذه الصفة الاجتماعية
من توفير النفقات والمشتقات الفردية ومن اتقان وسيلة المعاملة
وتسهيلها بل وزيادة العناية بالمحصول ذاته اذ أن العضو ملزم في
هذه الحالة أن يهيئ محصوله على الطريقة التي يشترطها الشارى
الاخير ليوفر على نفسه مشقة عمل ذلك عند الاخذ في صناعته

ولا يصح أن تقتصر الشركة في أعمال البيع على المحصولات الكبرى بل لا بد لها أن تنظر أيضا إلى المحصولات الصغرى التي يعتمد عليها كثير من نساء الفلاحين وبناتهم ورجالهم أحيانا : كالبيض والدواجن والسمن والجبنة واللبن والعسل وتربية الأغنام والابقار وغير ذلك والتي يجب على كل متعاون أن يهتم بها اهتمامه بما هو أكبر منها لأنها في الواقع مورد من موارد الرزق الكبيرة لآلاف من الناس وربما كانت سعادة البيوت الريفية متوقفة عليها فإذا نحن أهملناها فقد جعلنا للدخيل والوسيط بيننا مقاما

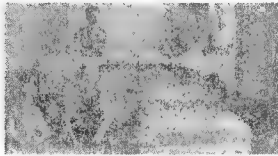
على أن التعاون الزراعى فى كل بلاد الدنيا يهتم بهذه المحصولات الصغرى اهتماما عظيما ويعتقد أهله أنها ما كانت صغيرة الا لاهمال الناس شأنها وما زالوا يعالجونها بالتعاون حتى أصبحت ذات شأن عظيم وأثر كبير فى وجود موارد رزق كبيرة دائمة لفئات من الناس كانت هملا فهي فقيرة شقية وإليك شيئا عنها

بيع البيض

اننا بنفرفنا اضطر فى أكثر الاحوال أن نتهاون . فالمرأة التي عندها دجاجتان مثلا اذا جمعت منهما ثمانى بيضات فى الاسبوع ولم تكن فى حاجة اليها وأرادت أن تبيعها لم تجد شاريًا فى القرية ،

لأن كل واحدة فيها تملك في العادة دجالات مثلها . وإذا قدر لها ان وجدت شارياً فقلما يكون هذا الشارى مستديماً . وإذا اشترها فالغالب أنه يشتريها بشئ بجس وإذا انتظرت حتى يحين موعد السوق القروية « وطلعت » لم يكن هذا القدر مما يلقت النظر فتضطر المسكينة اما أن تبيع ما عندها بالئن الذي يعرضه عليها بالمتسوق في القرية أو تقايض عليه شيئاً من عند البقال — قطعة حلوى أو قليلاً من الملح أو غير ذلك

ولو أنها كانت عضواً في الشركة التعاونية وكانت الشركة منتهية الى ما وراء ذلك من المكاسب التي تهود على أعضائها لأخذتها الشركة مباشرة وقيدت ذلك لحسابها أو دفعت منه شيئاً مقدماً ثم أخذت من غيرها وغيرها وباعت ما يجتمع لديها دفعة واحدة لتاجر البيض في سوقه الكبيرة وحاسبت صاحبة البيض على حقها تبعاً لقانون التعاون



طريقة فرز البيض في الشركة التعاونية

على أن يبيع البيض الى المغالى به أصولا تعرفها الشركة وتقاليده
 لا يمكن أن تعرفها الفلاحة وإذا عرفت فلن تستطيع العمل عليها .
 منها مثلا ان أكسب طريقة لبيعه هي أن يكون نظيفا خاليا من
 القذر والطين وهذا يحتاج الى تبصير خاص وتدريب ومنها أنه يجب
 أن توضع في صناديق خاصة ذات رفوف مثقوبة بما يسع تعلق البيضة
 وتوضع بعضها فوق بعض في الصندوق ومنها أن يكون البيض رتباً
 وأوزاناً وأسناناً . فالكبير على حدة والصغير على حدة وأن يحمل
 كل صندوق تاريخ جمعه . فمن أين للفلاحة أن تعمل ذلك ؟ أما
 الشركة فأنها بحكم وظيفتها التجارية تستطيع أن تعرف ما يجب عمله
 نزولا على حكم السوق وتجاره ورؤية أعضاء لجنة البيض فيها كيف
 يباع صنف البيض في الجهات المنظمة . أو استرشادا من وزارة
 الزراعة التي وظيفتها ارشاد المسترشد وإفادة المستفهم بل وبداية
 الشيء له إذا أراد أو من الخبراء بتجارة البيض وطرق تنميتها

وتقوم الشركة بعمل ذلك بواسطة عمال من الفلاحين تدربهم
 على العمل وعندئذ يكون لبيض الشركة سمعة وقيمة وامتياز . فإذا
 عرفت الشركة بذلك أقبل الناس على معاملتها وفضلوها على المتسوقة
 و«السريحة» لان الناس تضمن اذ ذاك نوع البيض ودرجته وسنه

وهذا أمر مهم جدا يعود منه مكسب كبير على الفلاحة
 وإذا حدث هذا الامر البسيط أى مجرد تقديم البيضات القليلة
 الى الشركة فانظر ما يترتب عليه (١) اعتناء الفلاحة باقتناء صنف
 الدجاج الكثير البيض والكبيره (٢) اهتمامها بزيادة تفرخه (٣) اهتمامها
 بصحة دجاجها وطعامه وشرابه ومسكنه (٤) حفظ ركن من أركان
 الثروة لاهله الحقيقيين (٥) حرمان المتسوقة والبقالين القرويين
 وتجار القطاعى، الذين عرفنا انهم سبب شقاء الناس، من مورد حياتهم
 المؤذية واجبارهم بهذه الوسطة على الاشتغال مثلنا فى الانتاج
 بخير العالم .

الروايع

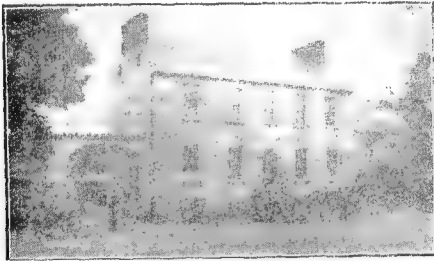
وما يقال عن البيض والدجاج البياض يقال عن الدجاج الذى
 تربى للذبح والديكة الرومية والاوز والارانب فان للربح فى تجارتها
 شروطا وأصولا لا يتيسر للفرد معرفتها الا اذا كان يبيعها شغلته .
 أما والفلاحة لا تجعل بيع هذه الدواجن شغلته عادة بل هى تأتى عرضا
 فلا بد أن تباع دواجنها كما كانت تباع البيض أى بتعب وخسارة
 ولكنها اذا انضمت الى شركة البلدة التى هى فيها فان الشركة تقوم
 عنها بمعرفة هذه الاصول والوفاء بتلك الشروط اضطارا على الاقل .

كما ذكرنا . واذا ان أعضاء مجلس الادارة هم فى الغالب من المستثمرين .
الذين يشعرون بالمسؤولية حيال من هم معهم فلا بد لهم أن يسترشدوا
ويعلموا أعضاء شركتهم من النساء مايجب عليهن لانتاج أحسن
أنواع الدواجن وأصاحبها للبيع فى السوق ويمكنهم أن يطلعوا على
ذلك فى نشرات وزارة الزراعة أو فى الكتب الزراعية الكثيرة .
الآن وقد يضعون هم أنفسهم رسائل صغيرة بالتعليمات الواجبة
الاتباع ليقيدوا فيها ما عرفوه بالاختبار وينشروه . وقد يستوردون
أصنافا جديدة للتوليد

وفى الشركات التعاونية التى يكبر فيها هذا العمل ويزيد على
بقية الاعمال حتى لتسكاد تصبح الشركة التعاونية الزراعية فى معظمها
شركة للاتجار بالبيض والدجاج والدواجن اجمالا يستأجرون خبيرا
دائما يتولى هذه الاعمال طول السنة من تربية وتفریح وهلم جرا .
وقد تنشئ الشركة لحسابها مفرخا تربي فيه أنواع الدواجن لأعضائها
حتى تكون اصولا تستولد منها النساء الصنف المطلوب . وقد كانت
لمصر بهذا العمل عناية تاريخية لايزال أثرها سائدا فى نظام « المفتقد »
الذى يرقد على البيض فى الافران الخاصة به

الابن والجينة والسمن

ما يقال عن بيع البيضات الثمانية يقال عن الابن القليل وما يكون لدى الفلاحه من جبن وسمن تريد بيعه فان الشركة تستطيع بالاتفاق مع أقرب المدن اليها أن تورد للموزع المقدار المعين الذي يثبت باختبارانه ممكن توريده وتوفر أولاً ارباح المنسوقة والغشاشين . وعند ما تشرع في هذا العمل ترى نفسها مضطرة الى العناية بالابقار والجاموس الحلوب وتربية أصلحها للدور ومراعاة الأصول الصحية الخاصة بطعامها وشرابها ومحل مبيتها وعندئذ يفكر زراعيوها في زرع محصول أخضر يأكله البقرة أو الجاموسة في موسم الجفاف حتى يكون مقدار الابن المورد ثابتاً أو متزايداً وعندئذ أيضاً تضطر



محل الشركة التعاونية لتربية الطيور الداجنة

أن تدعو الفلاحة الى مراعاة منتهى النظافة في الحلب وتهيئة الماعون وغير ذلك من الشرائط الواجبة في الحياة المدنية

واذا دخلت الشركة في مضارب بيع الالبان والسمن والجبنه فسترى نفسها مدفوعة الى تغيير وسائل الخوض واستخراج الزبد بالآلات الجديدة التي تعزل الزبد في دقائق . وفي ذلك من السرعة العائدة بالفائدة والنظافة واستقامة نوع الزبد والسمن ما فيه

وترى نفسها أيضاً مدفوعة الى عمل الجبن بالطريقة العلمية المطلوبة والى التوسع في صناعتها وتجارتها

وستنشئ في النهاية معملاً تستهدى في بناؤه ونظامه بالاطباء التنظيميين المختصين وقد ترى نفسها مضطرة اذا اتسعت تجارتها الى استخدام مدير خبير بهذه الصناعة لتوليها وارشاد أعضاء الشركة الى كل ما يتعلق بتوريد الالبان ومنتجاتها من القواعد ابتداء من اليوم الذي تولد فيه البقرة الى ساعة حصولهم منها على الربح العظيم ثم فيما وراء ذلك

النحل والغنم وغيرها

كل ما قيل عما فات ينطبق تمام الانطباق على النحل وعسله . والاغنام وصوفها والمواشي وجلودها وحيوانات الزراعة كلها من

حيث تربيتها للبيع هي أو منتجاتها ولا شك أن لكل من هذه المنتجات اصولاً وشروطاً علمية لا يستطيع معرفتها الفلاح الا لماماً .. أما الشركة الزراعية فانها تستطيعها بكل دقة وعناية لأن لديها الوسيلة والقدرة والمال .

وقس على ذلك سائر الامور

التأمين على الماشية

ليس أشق على الفلاح من أن يعقد ماشيته لأنها مورد من موارد رزقه الأول هو وأولاده وأداة كانت ولا تزال أقوى الوسائل لقيامه بعمله . ولذلك فانه اذا نفقت له بقرة أو جاموسة أو غير ذلك أصابه ويل عظيم . وليس من السهل على الفلاح أن يجد المال اللازم لشترى بقرة أخرى وإذا وجد فهي خسارة كبيرة عليه . على أنه قلما يجد هذا المال فهو مضطر الى الاستدانة من طرفها أو لاجيء الى امرأته يتقاضى من حليها ثمنها ، وللضرورة أحكام .

ولسكنه بالتعاون لا يقع في كل ذلك الويل بل يستطيع أن يشتري بقرة بدل البقرة على أهون سبيل فان الشركة التعاونية تملك أن تؤمن له على حياة بقرته إذا هو اشترك مع عدد معاوم من الاعضاء في نظام هذا التأمين فدفع كل عام ٢٥ قرشاً في سبيل ذلك

والعادة في التأمين أن يكشفوا على البقرة فان كانت سليمة من الامراض القاتلة كالسقاوة والسل وما الى ذلك قبلوا اشترك صاحبها ولكنهم يشترطون على العضو بعد ذلك شروطاً تعود عليه وعلى الشركة بالمنفعة والخير منها أن يكون طعامها كافياً وموقفها ومبيتها صحيحاً ومنها أن يتبع تعليمات طبيب الشركة البيطرى وأن يبلغ عنها

إذا مرضت حتى يعودها الطبيب ويصف لها الدواء الشافي ويتكفل العضو يومئذ بنصف الكلفة. ومنها عدم تكليفها العمل فوق حد الطاقة. فإذا نفقت بعد ذلك دفعوا له من ثمنها الثلثين لا لأنهم يريدون أن يظلموا صاحبها بل لأنهم ان قرروا دفع الثمن كله لم يكن اهتمامه بتنفيذ شروط التأمين كما يكون وهو عالم انه مضطر إذ ذاك لخسارة مبلغ ما من المال

وليس شاقاً عليه أن يحصل على مبلغ الثلث الباقي بواسطة الاستقراض التعاوني من صندوق شركته كما سيجيء
ويجرب مثل ذلك في التأمين على الزراعة والمسكن والاحطاب ضد خطر النقليع والحريق بل يعتدونه الى التأمين على الحياة نفسها

الصناعات الزراعية

الآن نعود الى الشركة التعاونية من حيث ما يمكن أن تقوم به من الاعمال الواجبة عليها في ميدان الاصلاح الاقتصادي وبناء الحياة المصرية على الاساس الواجب الصحيح

قلنا ان الشركة التعاونية الزراعية تنشأ لتوريد حاجات الاعضاء الزراعية والمنزلية والمعاونة على أعمال الفلاحة وما يتفرع منها ثم لبيع المحصولات الزراعية ولكن القانون الذي أصدرته الحكومة يعرف أن جهد الشركة لن يقف عند هذا وكأنه يحضها على تعديه لافتتاح مناطق جديدة ويعد لها العدة ولذلك فهو يبيح للشركة التعاونية أن تتولى الصناعات أيضاً . وإذا كان الامر كذلك فلا بد للشركة التعاونية أن تضع نصب عينها العمل بجهد وهمة ونشاط وحزم ووعي على انشاء المصانع في ناحيتها لصنع المواد الخام واخراجها قابلة للاستهلاك الاخير .

بل يجب على كل عامل للاستقلال المصري أن يمد سبيل ذلك للشركات التعاونية بجأه وماله وعلمه حتى تبقى أموالنا لنا ونجد عملاً وجيهاً لابنائنا ونرتاح

فاذا شرعت الشركة في ذلك فلعله يجب عليها أن تبدأ بأول

درجة من درجات الصناعة وهي اعداد المادة الاولية التي أخرجتها الارض أو الضرع اعداداً أولياً حتى اذا اتقنته عمدت الى ثاني درجة في الصناعة ثم الى الثالثة وهكذا . على أنه ليس من الضروري أن تأخذ المادة الاولية في صناعتها درجات كثيرة فانها قد تبلغ حد الصلاحية للاستهلاك النهائي في درجتين كالغلال ، فان أول سلسلة في صناعتها الطحن وثاني درجة الخبز ثم ينتهي أمرها

وقد تتغير المادة الواحدة عقب تخطيطها الدرجة الاولى . لهذا يجب على الشركة أن تراعي استعدادها للاخذ بدرجاتها واحدة بعد أخرى أو تركها مؤقتاً حتى يحين أوانها . وبما أن أعمال الصناعة في الغالب من الاعمال التي لا يتيسر قيام الشركة القروية الواحدة بها لذلك كانت هذه الاعمال مما يجب فيه الاتحاد والتضافر بقدر ما تقضي به الضرورة الصناعية

وعليه فاذا ابتدأت الشركة بالغلال مثلاً فالواجب أن تتحد مع غيرها من الشركات وتعمل :

أولاً — على اقامة مطحنة لاعداد حاجة الاعضاء من الدقيق . وللتوريد الى الاسواق .

ثانياً — اقامة معامل للنشأ والبسكويت فان كانت القرى بجوار

مدينة فلا بأس أن تنشئ مخبزاً يورد للشركات التعاونية
الاستهلاكية وغيرها

وإذا كان قصباً واتحدت مع غيرها من الشركات فالواجب
أن تبدأ :

أولاً — بالمعاصر لعمل العسل

ثانياً — بالمعامل لصنع السكر وتكريره — وقد تصنع الورق
من مصاعه وقد تصنع الكؤل

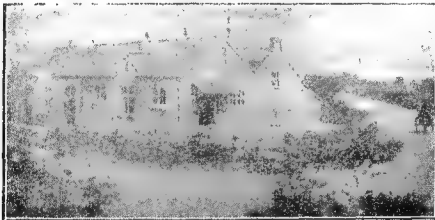
وان كان قطناً واتحدت أيضاً مع غيرها فالواجب أن تشرع :
أولاً — في إقامة محالج للحلج

ثانياً — لغزله أو عصر بزرته واستخراج الزيت منها وعمل
الكسب اللازم للعلف

ثالثاً — لنسجه أو عمل أنواع الصابون من زيتته
وكذلك الامر في الكتان وغيره وقس على ذلك سائر الامور
ولكن يحسن أن يتبع القطر في ذلك خطة الاختصاص حتى يتمتع
التنافس المؤدى . فالجهات القطانة تتولى صناعة القطن وملحقاته
والجهات الغلالاة تتولى صناعة الدقيق وملحقاته والبلاد اللبانية
تتولى صناعة الالبان والسمن وأنواع الجبن والقصابة تتولى

صناعة السكر وملحقاته والأصقاع الممتازة بالفواكه تتولى صناعة
المربيات والمحفوظات وهكذا

ولا بد للشركات في هذه الحالة من الاعتماد على الاختصاصيين.
العارفين بأسرار هذه الصناعات ودقتها حتى تأمن الزلل ويحسن بها
دأماً الاستئناس برأى وزارة الزراعة حتى تساعد في توجيهها الفنية
ونصائحها. وإذا ان مهمة الحكومة مساعدة الناس وتمهيد الطريق أمامهم
لإمكان إدايتهم مهمتهم المطلوبة على الوجه الكامل فهي أن تتردد
في ادخال مواد الصناعة الزراعية في برامج التدريس ولا تتردد في
ارسال البعثات الدراسية والفنية الى الجهات المختصة حتى اذا عادوا
كانوا نواة صالحة للعمل



معمل ألبان تماونى فى ايرلندا

— ولا عجب في ذلك فقد رأيناها لا تألوا جهداً في ارسال
البعوث لما هو في الواقع أقل من هذا شأننا وإنما أثرته بالتفضيل
لأن الناس شرعوا فيما يجب له مثل هذا التخصيص ولو شرعوا
من قبل في الصناعات الزراعية لرأيناها أرسلت من طلبتها الممتازين
ورجالها المتمرنين من تكون مهمته الاستزادة والتخصص ولا سيما
بعد إذ أصبحت حكومة البلاد شعبية دستورية ولم يعد للغير سبيل
إلى مناهضة الصناعة في البلاد. بل لقد كان لبعض هيئات الحكومة
الرسمية وشبه الرسمية في ذلك مجال فيمن أرسلوا للتخصص في
صناعة الجلود وصناعات الالبان وما إلى ذلك ولا شك أن حالة
كهنه من شأنها :

(١) أن تعود بالارباح العظيمة على المشتغلين بالزراعة وتعوضهم
من أحقاب الفقر والبؤس وقرون الذل واليأس

(٢) أن ترد إلى حظيرة الريف الوفا والوفا من الصناع والعمال
من أبنائه الأذكياء الذين غادروه هرباً من آلامه وشقائه والتسوا
إلى المدينة وخالب زخرفها فلم ينالوا ما أملوا بل اضطروا أمام عوامل
الاهمال إلى الخدمة في المنازل أو الاشتغال في المعامل عند من لا يرق
ولا يرحم ولا يتقى الله أو القاء أنفسهم في مجال الفساد والجرائم

(٣) صيرورة مصر الزراعية مملكة صناعية أيضا مستغنية

عن غيرها

(٤) إيجاد أسباب الرزق والعمل الجدى الذى يتناسب مع

العلم واتساع المدارك والمدنية

(٥) الوقاية من انتشار المذاهب الفوضوية القاضية على النظام اذ

من شأن هذه المعامل أن تشرك الصانع لعضويته فى الشركة

التعاونية فى رأس المال والادارة بقدر استعداده ومن شأنها أيضا

السير على مقتضى القوانين الصحية واجابة نقابات العمال الى كل

ما يطلبونه للعناية بالمعامل وفى ذلك ما فيه من منع أممباب الشكوى

والالم التى تدعوه الى التذمر والاضراب

(٦) من شأن هذه المعامل اذ هى مؤسسة على نظام التعاون

أى على النظام الديمقراطى الذى يسير عليه برلماننا الموقر أن

يصبح القطر كله مؤسسا على هذا النظام عارفا باصوله وتكون حركة

النهضة الاصلاحية متساندة الاركان متفقة الالخان فلا نشوز

ولا اهل

(٧) التخلص من العناصر السخيلة بطريقة سلمية والتخلص

بالتبعية من أذى الامتيازات وما فيها من ذلة لنفس المصري

ومهانة

التعاون في الاستقراض

عماد التعاون في الاستقراض شركة تؤلف من أهل الصناعة في البلدة المحدودة أو أهل الزراعة في القرية أو القرى المتجاورة المتعارفة قصد الحصول على المال اللازم للصناعة أو الزراعة بطريق التضامن والتكافل من موارد المعروفة بأقل فائدة واقراض الاعضاء حاجتهم منه بفائدة تزيد واحداً في المائة فقط عن فائدة الاستقراض وبشروط أخوية منطوية على روح التيسير وملاحظة مصلحة العضو والغرض الاول منه حماية الصانع والزارع من غوائل المرابين وحلهم من القيود والاعلال التي يرسفان فيها بسبب اتصالاتهم هؤلاء المفسدين الذين ضجعت منهم الارض والسماء والعمل على تهئية أسباب السعادة لمن يعملون بما يرضى الله في مصانعهم أو مزارعهم على أن نظام التعاون في الاستقراض للصناعة يختلف عن نظامه في الزراعة اختلافاً شكلياً بسيطاً ليس هنا محل ذكره لاننا سنقتصر كلامنا على التعاون المالى في الزراعة — أى المصارف القروية .

المصارف القروية

لا يحسبن القارىء أن الفقر وقلة الحيلة والتسليم لعواذى الزمان

والبغى صفات خاصة بالفلاح المصرى بل هي صفات عامة في كل
فلاح حديث العهد بالتححرر

ولذلك كان التعاونيون يرون من أوجب واجباتهم أن يعملوا
على تدبير المال اللازم للفلاح حتى لا يلتجئ مضطراً الى صنف
المرابين الذين يشتفون أكبر جهده ويتركونه فقيراً معدماً لا قدرة
له على النهوض ولا أمل له في تذوق نعيم الحياة وليكون عنده من
الوسيلة ما يستعين به على النهوض ووضع أساس حياته الزراعية
والبقاء عليها باطمئنان وأمل فيشتري تقاويه وسماده وماشيته وعلفها
والآلات اللازمة للزراعة والاصلاح والادوات التعميرية كبناء
البيوت وحيوانات الزراعة لتشغيلها واستغلالها وتحويل محصولاته
الى الاسواق وهلم جرا بل ولينفق فيما لا بد أن ينفق فيه من الحاجات
الديوية كالزواج وتعليم الاولاد وتأهيلهم وبالجملة كل مطالب الحياة
ومن أجل ذلك كان التعاون الزراعى عند بعض الامم - كالمانيا
وغيرها - لا يبدأ الا بالتعاون فى الاستقرار ولذلك صار اسم
« المصارف التعاونية القروية » علماً على الشركة التعاونية الزراعية
فهي حين تتألف قصد الحصول على ما يلزم أعضائها من المال
يهتولى في جهتها الاعمال الآتية :

- (١) شراء الحاجات الزراعية والمنزلية للاعضاء
- (٢) شراء أو استئجار آلات الفلاحة وأعمال الإصلاح والتعمير
- (٣) بيع المحصولات وتنظيم انتاج المحصولات
- (٤) اقامة المصانع والمشاغل وغيرها
- (٥) تولى أعمال الإصلاح العام أى تهذيب الوسط الذى يعيش فيه الفلاح وترقيته بالتعليم وانشاء الاندية للاجتماع وللمذاكرة الفنية فيما تتطلب أعمالهم الزراعية — وهو عين ما تتولاه كل شركة تعاونية زراعية حقيقية

مصادر المصارف القروية

الاصل فى التعاون أن يكفى أهله مؤونة أنفسهم وعليه فلا يصح التجاء المتعاونين الى غير أنفسهم الا فى الضرورة القصوى — ولذلك كان المورد الذى قصد صاحب نظام المصارف القروية^(١) أن يستمد منه اللازم للاقراض هو الاموال التى يودعها الاعضاء بمصرفهم لتشغيلها أما المصارف العادية فهى شركات استغلالية وقد نشأ التعاون لحماية أهله من هذه الهيئات لا ليعزز بقاءها ويقويها بالتعامل معها فضلا عن كونها تكره الاقراض للأجل الطويلة التى

(١) المانى اسمه راينير

توافق مصلحة الفلاح

ولا يرى صاحب هذا النظام أن يعتمد على مساعدة مالية حكومية في صورة قرض بلا فائدة أو بفائدة قليلة لأنه يعتقد أن هذا العمل ليس الانوعا من الاحسان الذي يكره التعاون أن يأخذ به لما في ذلك من قتل شخصية المحسن اليه واضعاف روح الاعتماد على النفس فضلا عن أن المساعدات الحكومية عرضة للاسترداد في كل وقت أو للانقطاع تبعا لشهوات السياسة وتصرفات الزمن بمالية الحكومات

ولكن لما كان الفلاح حديث العهد بالامتلاك وكان على حدائته هذه قد تضافرت عليه عناصر الاستغلال من المرابين وكل من يتصلون به في الأعمال من وسطاء وتجار وعاش شديد الريبة فيه الناس لكثرة ما آذوه وسرقوه وظلموه فلا ينتظر منه أن ينقلب مساحا شديد الثقة بكل الأعمال التي تشرح له فوائدها ، سريعا الى الاخذ بها من غير تجربة ولن تكون التجربة مقبولة حتى يرى منها فائدة لنفسه

لذلك كان لابد للمصرف القروى في أول عهده أن يستورد حاجته المالية اما (١) من الحكومة أو (٢) من المصارف الاستغلالية وهو في أثناء ذلك يدعو أعضائه بمختلف الطرق الى ايداع أموالهم وتشغيلها لهم وحث المستنيرين من أعيان القرية على تقديم المثل

الطيب اصغارها حتى يجتمع لديها من هذه الودائع والمدخرات الصغيرة ما تستطيع به الاستغناء عن مورد بعد مورد وتصبح في النهاية معتمدة على أموال أعضائها

وإذا حصلوا على المال وهو عادة يعطى لامثال هؤلاء المتضامنين بفائدة قليلة - أربعة في المائة - فانهم يقرضون منه الاعضاء بفائدة أعلى قليلا من الاصل قلما تزيد عن واحد في المائة لتسديد نفقات المصرف وما يبقى من هذا الواحد في المائة يصير احتياطيا للمصرف نعم ان الاشتراك في القرض على طريقة التضامن المطلق من شأنه أن يجعل املاك الايسرين من الفلاحين أشد تعرضا للاخطار ولكن الضوابط والنظام المحكم الذي ابتدعه صاحب هذا النظام لا يجعل هذه الاخطار ممكنة وقد نشأت في جميع البلاد مئات من الشركات الاقراضية على أساسه فلم تشك واحدة منها شيئا واليك بعض هذه الضوابط

- ١ - كون الشركة مؤلفة من أهل القرية الواحدة أو القرى المتجاورة المتعارفة ومقصورة على معاملة أهلها يمكنها من معرفة الاعضاء تمام المعرفة من حيث حالتهم المالية والادبية
- ٢ - لا تعطى اللجنة الادارية قرضا حتى تعرف الغرض الحيوى الذى من أجله يراد القرض وتتأكد من مقدرة العضو على التسديد

ثم ترأب كيف يتصرف فى القرض

٣ - لا تدخل هذه المصارف القروية فى أعمال المضاربة بالاموال كما هو شأن المصارف العادية لانها لا تبتغى الربح بل ترمى الى منعه وقد نص بعضها على ذلك نصاً صريحاً زيادة فى التنبيه

٤ - وجود هيئة عالية فى الشركة هى مجلس المراقبة الذى يشرف على مجلس الادارة وهيئة اخرى تفتيشية مهمتها ضبط حساب المصرف والاطمئنان الى حسن سيره

٥ - الزام أن تكون ادارة المصرف فى أيدي أهل اليسار والمهارة العمالية من أعضاء الشركة حتى يكونوا دقيقين فى أعمالهم والا تعرضت أملاكهم للضياع فضلاً عما فى وجود هؤلاء الاغنياء والاعيان على رأس المصرف من دواعى ثقة سائر أهل القرية به

٦ - كون الشركة تحدد فى كل سنة المبالغ التى تستدينها والمقدار الاقصى الذى يجوز للمعوض استقراضه

٧ - تقرير مقادير ما يمكن المصارف قبوله من ودائع الاعضاء

٨ - اهتمام الفلاح العادى بشئون المصرف مهما قلت ملكيته فيه لان هذه الملكية ذات شأن كبير عنده ولان الفلاح على كل حال يحرص على شرف معاملته وحسن سمعته

٩ - اداء كل فرد واجبه في الشركة أو المجالس أو اللجان بلا

أقل مقابل

١٠ - كون القرض لا يعطى للعضو الا بضمانة من شخصين
فاضلين أو برهن عقارى أو بايداع وثائق أو سندات ذات قيمة وأهم
هذه الضمانات في نظر المصرف الضمانة الشخصية فانها كفيلة بمراقبة
الشخصين زميلهما المستقرض حتى لا يسىء التصرف فيما أخذ

على أن غرض واضع نظام هذه المصارف هو جعل شرف
العضو ضمانة كافية وانما كانت الامور الاخرى من قبيل الحيلة فقط
ولذلك فانه كان يدقق في قبول العضو ولا يسمح بدخول أحد لم
تكن تتوافر فيه شرائط الجد وحسن الخلق

واذا ثبت للمصرف من مراقبة العضو انه أنفق القرض في غير
ماطلبه لاجله أو وجدت انه تأخر في تسديد الاقساط بلا مبرر
طلبت اليه دفع قيمة الاقساط جملة واحدة وربما قطعت عن العضوية
وفي ذلك ما فيه من الزجر له والانذار لغيره

وبما أن المصارف القروية أوضاع لا يقصد بها مجرد الحصول
على المال اللازم لأعمال الزراعة وحياتها بل الغرض الاول من
انشائها أن تكون وسيلة لجمع شتات أموال الفلاحين مهما قل مقدارها
والعمل على الضن بالمهمات أن تضيع لقلة شأنها المنظور أو لجهل

الفلاح طرق استثمارها فقد سميت هذه المنشآت في ألمانيا مصارف الادخار والاقراض بتقديم كلمة الادخار على الاقراض لاهمية الاول

ولأصحاب المصارف القروية في جمع الاموال وما يعادل القروض والمليام وسائط كثيرة منها طبع ورقات صغيرة كطوابع البريد ذات قيم مختلفة يلصقها الذي يشتريها من المصرف - والمصرف ليس الا شخص معروف مكانه في القرية - على بطاقات من الورق المقوى. فاذا امتلأت صفحة البطاقة قدمها صاحبها الى كاتب المصرف فحسب له قيمتها في صحيفة خاصة به من دفاتر الحساب على طريقة صندوق التوفير بمكاتب البريد واعطاه وصلا بما تسلم

ومنها صنع المصرف صناديق صغيرة أى حصصاً من الفولاذ ذات مفتاح لا يسهل تقليده ، تعطىها الشركة ربات البيوت مقفلة وتستبقى المفتاح عندها ، وكلما وجدت ربة المنزل لديها فضلة من القروش أسقطتها فيها من الشق المعد لذلك في الصندوق حتى اذا امتلأ أخذته الى مصرف القرية ففتحه وعد ما فيه ورسده لحسابها أو حساب من تريد وأعطاهما بما أودعت وصولا . ولا يزالون يبتدعون

كيفية التصرف في رأس المال

تعطى القروض عادة اما مباشرة للمعضولينفقها في حاجاته الزراعية وأحواله المعاشية التي أشرنا اليها واما بفتح حساب متداول وهذا نادر في القرى واما لنقل ملكية الأراضى وهو من أهم أعمال هذه المصارف وأعودها بالفائدة على أهل القرية . فقد يتفق أن يريد أحد الفلاحين بيع جزء من أرضه أو بيعها كلها ولا يكون في القرية من يجد المال الكافى لشراؤها . هنا يتقدم المصرف القروى ويشتريها لحساب الراغب ويدفع ثمنها كلها بعد خصم العمولة ثم يدين المشتري بمبلغ مادفعه مضافا اليه أرباح المبلغ ويقسطه عليه فيفيد البائع بهذه العملية لانه يوفر عليه العمولة الكبيرة التي كان يتقاضاها سمسار الاراضى عادة - ويفيد الشارى لانه يملكه الارض بأهون سبيل ولا يلجئه - ان كان مضطراً الى شراؤها - الى المرابين الذين يتقاضون منه على ما أقرضوه فائدة أكبر من ربح الارض يتهاونون في تحصيلها حتى يغروه بالدين ويأخذوا الارض بأبخس ثمن يأخذوا معها أرضه الاولى ان كانت لديه أرض

على أن المصرف يتطلب في هذه الحالة رهن الارض له ريثما يفي الشارى ما عليه له من الدين ولا يتهاون معه في التسديد الا في

الضرورة القصوى التي يراها المصرف بعينه ويقره عليها
ويتقدم المصرف القروى كذلك يوم تقع على أرض العضو
«حجوزات» وتأمّر الحكمة ببيعها في المازاد العلني الذي قلما تنفي فيه
الأرض بما عليها للمرابي أو الناجر أو الدخيل . يتقدم المصرف
ليزايد فاما أن يدفع المرابي ثمنها الحقيقي أو يشتريها المصرف لحسابه
ويبيعها للفلاحين في الوقت المناسب . وبهذه الطريقة يصون الأرض
عن أن تذهب الى دخيل ويردها اما الى صاحبها أو الى مثله من
أهل القرية بعد أن يعطى صاحبها الأصلي فرق ما بين الثمن الذي
دفعه المصرف عند شرائها والثمن الذي قبضه عند بيعها بعد حسم
العمولة والأرباح الاعتيادية البسيطة

وقد يتقدم المصرف فيشتري لحساب أعضائه أو فريق منهم
مساحة واسعة من الأرض ثم يقسط ثمنها عليهم بالطريقة السالفة أى
من غير ربح ولا تعمل له لان المسألة من أولها الى آخرها «تعاون»
والتعاون عدو الربح

هذه معالم الطريقة التعاونية في الاقراض والادخار . وهذه
بعض زواياها . واذا لم يكن لها من الفائدة الا تعليم الناس الاقتصاد
والاعتماد على أنفسهم وتضريتهم بالنجدة التعاونية التي ليس فيها من

لذة الاحسان أثر لكفى فما بالك بها وهى كفيلة بتسيير النظام التعاونى فى الزراعة على أتمه . وقد عرفت مما سبق أن المصارف القروية لا تقتصر على عمليات التوفير والاقرض بل تتولى شراء لوازم الاعضاء المنزلية والزراعية وبيع محصولاتهم واستئجار الآلات الفلاحية الكبرى وتتولى التأمين على مواشيهم ومحصولاتهم وذواتهم ونشئ معامل الزبدة ومطاحن الغلال وتعمل كل ما يمكن أن تعمله الشركة الزراعية . لا عجب فى ذلك . فانه اذا صلحت حالة الفلاح من الوجهة المالية كان كل عمل يطلب منه اداؤه لمصلحة الزراعة والمنفعة به أمرا ميسورا لا يتسكأ فى قبوله والنهوض به

التعاون والاصلاح الاجتماعى

تبين للقاريء مما تقدم أن جميع أشكال الشركات التعاونية تعمل على تخلية طريق التعامل من جماهير الوسطاء الذين يبتزون جهد المستهلك والمنتج معاً ويتركونهما في ضيق وشقاء . فهى من أجل هذا نظم اقتصادية

ورأى القاريء مما تقدم أيضاً أن جميع أشكال الشركات التعاونية تجعل من أرباحها نصيباً مقنناً للتعليم والتربية والاصلاح البلدى وغير ذلك من وسائل الترقية قصد ترقية مستوى الناس العقلي وتهذيب بيئتهم فهي من أجل هذا نظم اجتماعية

والواقع أن المصلحين لم يفكروا فى الخبط الاقتصادية التعاونية الا لتكون واسطة الى الاصلاح العام الاجتماعى وقضوا بحرمان كل شركة تعاونية لاتجمل وجهتها هذه الوجهة ولا تخصص من أرباحها نصيباً معلوماً لتحقيقها من الانتساب الى الهيئات التعاونية العليا

من أجل هذا نص أئمة التعاون على وجوب أن يكون فى كل شركة تعاونية لجان مستقلة عن المجلس الادارى أو متفرعة منه مهمتها العناية بالجانب الاجتماعى من العمل التعاونى ونشر اوضاع المدنية والرقى ووسائل الترفيه عن الناس حتى تسير الشركة بوجهة واحدة

الى الغرض الاسمى الا وهو البلوغ بالناس الى حالة المدنية الفاضلة
التي يحصل فيها الانسان على مطالب عيشه وحاجات فطرته على
الصورة العالية التي يصورها العلم والفن معا

واذ أن أعمال الاصلاح الاجتماعي ونشر أسباب المدنية تنحصر
في ثلاثة أمور رئيسية لا يقوم بغيرها للسعادة جانب هي (١) التعليم
والتربية الخلقية و (٢) التنظيم المحلي والصحة العامة و (٣) التدبير
المنزلى والصحة الخاصة ، فقد حتم أئمة التعاون أن يجعل المتعاونون
هذه الامور مخصصات تستولى عليها اللجان المختلفة وتتولى بها اداء
واجبها في المجتمع

لجنة التعليم والتربية

تتألف لجنة التعليم والتربية من ثلاثة أعضاء يجب أن يكون
سكرتيرها من أهل العلم العصري فإذا تألفت كان أول ما يجب عليها في
السنة الاولى من حياتها أن تضع نظام العمل (١) لتعليم الاطفال بالنهار
(٢) لتعليم الاميين بالليل (٣) لنشر الدعوة التعاونية (٤) لتعليم
الموسيقى (٥) لاقامة الحفلات الاجتماعية كالليالي الساهرة والتمثيل
الادبي والاغاني بالاتفاق مع لجنة التعليم حتى تكون حياة القرية زاهية
ويجب أن يكون غرضها من التعليم غرس مبادئ التومية

المصرية الفاضلة المؤسسة على مبادئ الحرية والاخاء في قلب كل متعاون .

وتتألف مالية اللجنة من :

- (١) الارباح اجمالا لنشر الدعوة
- (٢) صافي الارباح بنسبة معلومة : خمسة في المائة الى عشرة
- (٣) الاشتراكات بواقع عشرة قروش في السنة عن كل عضو
- (٤) ما يتبرع به المساميح من الاخوان

لجنة التنظيم

هذه اللجنة في نظام الهيئة التعاونية تعادل المجلس القروي في النظام العادي وعددها ثلاثة فاذا لم يكن في القرية مجالس فالواجب أن يحل محلها واذا اشياء كان عليها أن تعطيه ما تخصصه الشركة للتنظيم لأنه أقدر منها بقوة القانون على الاصلاح البلدى

على أنه يجب على لجنة التنظيم أن تعمل جهد الطاقة على تنظيم حياة القرية على نمط المدن الراقية من حيث سعة الشوارع وانتظامها ونظافتها وكونها مرصوفة متعمدة بالسكنس والرش ومن حيث قيام المنازل على قواعد الصحة الكفيلة بنيل الساكنين حقهم من نقاء الهواء ومن النور والامن من أذى المسارب ومن حيث حصول

الناس على مياه طاهرة سليمة وامكان ائارة البيوت والشوارع
 بالانوار الصالحة الكافية ومن حيث وجود المستشفيات والمستوصفات
 الطبية والملاجيء والميادين والبساتين العامة وكذا الاندية الصالحة
 مما يعين على استمتاع الانسان بالحياة على الوجه الاكمل وغير ذلك
 ولذلك يجب على لجنة الاصلاح والتنظيم البلدي أن تعنى في أول
 حياتها بإبتداع الوسائل الكفيلة بردم ما يكون حول القرية أو في
 باطنها من البرك والمستنقعات والنظام المتبع الآن في تكويم السباح
 وحالات البيوت المتبع الآن في الاصلاح ليزيلوا من القرية مصدرين
 من أكبر مصادر الامراض التي تفتك بالناس فتسكا ذريعاً
 واذا اتفقت مع المجلس القروى فالواجب أن تهتم الهيئات بأقامة
 بناء لمستوصف وآخر لمدرسة للبنين وثالث لمدرسة للبنات ليقدما
 الثلاثة لمجلس المديرية فانه لا يتردد في الاتفاق على ادارتها على
 حسابه الخاص .

لجنة التبرير المنزلى والصحة العامة

ينوب عن الشركات التعاونية في تأليف لجنة التدبير المنزلى
 الذى تتوقف عليه سعادة العشيرة حزب ندى ينشأ في كل بلاد راقية
 ويتصل بالرياسة التعاونية العليا ليعمل معها على تحقيق مثل الحياة الاعلى

العليا . مهمة هذا الحزب العمل على اسعاد الشعب من طريق التعاون وذلك بتنبية نفوس النساء الى مالتعاون من الاثر في اصلاح الحياة وحثهن على الاشتراك في هيئاته والقيام بقسطهن فيه ودوام الدعوة اليه وهو يخصهن بالركن الثالث وهو الالم من أركان السعادة الا وهو دوام العمل على العناية بالبيت وصحته وجعله عساً للظلمة والسعادة ، ومنهجاً للالفة والمحبة وحثهن على الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والصناعية وتبصيرهن بأن اشتراك المرأة فيما يبذل لانقاذ المجتمع من شرور أهله أمر لابد منه لحدوث السعادة واستقرارها

والحزب بجوار كل شركة تعاونية محلية فرع يعمل أعضاؤه لتحقيق هذه الاغراض ، والعضوية فيه مباحة لكل من تكون عضواً أو زوجة عضو أو بنتا لعضو في الشركة التعاونية وقيمة الاشتراك فيه عشرة قروش على الاقل في السنة . ولكل فرع مجلس ادارة وسكرتيرة

ومهمة الفرع الذي ينصل بالشركة التعاونية الزراعية العمل على اسعاد الريف وأهله وتعليم نساته كل مايجب عليهن العلم به من واجبات حياتهن الريفية فهو يعرفن أصول تدبير المنزل وحسن ادارته وطرق الاقتصاد في نفقته ويبصرهن باصول التطبيب

والاسعاف وطرق العناية بصحة الوالدة والمولود وبصحة الاطفال وما يلزم لهم من تأديب ورعاية ويزكهن في زراعة الخضروات والازهار ويعلمن أصول تربية الارانب والدواجن والنحل وطرق معالجتها وانتاج البيض وطريقة حلب البقر والعناية بالابن ومواعينه وعمل الزبدة والجبنه وصنع المربي وصنع الفاكهة المجففة وصناعة الفزل والنسيج القروى وخياطة الملابس وعمل ثياب الاطفال وصنع لعبهم وأشغال الابرة وغير ذلك من الصناعات المنزلية وبمساهمتهم ادارة المزارع وشئون الغيط وامساك الدفاتر الزراعية وطرق التعامل ومبادئ التعاون

ويتولى الفرع اقامة المعارض للتبارى بين أعضائه فيما يصنعون ويفتح فصولا دائمة أو مؤقتة للتدريس وللمحاضرة ويوزع لشرائح متوالية تتضمن مختلف الشؤون الخاصة بما ذكر . ويعنى الفرع باصلاح طرق القرية وبساتينها وأعمال مناهضة الذباب والناموس فيها ومنع القاذورات والحيلولة دون اخطار التراب والعثير وجميع أسباب الاذى الصحية ويتولى كذلك تنظيم الحفلات والاعياد وجعل حياة الريف مشرقة زاهية

فهم بمساعيهم يمدون فى القرية من أسباب الرزق الواسع لبنائهم وبما

يتولين من تنظيمها وتنظيم بيوتها وجعل الحياة فيها مشرقة زاهية
 يحجبين الريف الى أهله فلا يضطرون الى الهجرة منه الى المدن حيث
 ياقون مايلقى الفقير الشريد من عنث الايام وتحكم أبواب المصانع
 والاعمال حين يزداد صمت الريف ووجوه

وقد جرت الهيئة العليا للحزب النسوى الارلندى على أن تعين من
 دندها وهلى نفقتها أفرادا يقن بتنظيم الفروع وأخريات بالتعليم فيها .
 فاذا رأت ناحية خالية من هيئة نسوية مؤلفة لهذا الغرض أرسلت اليها
 المنظمات لينشرحن لها ما يعود على نساءها وعلى العشيرة من قيام جمعية
 لمن بها تعمل كما ذكرنا على الاصلاح القروى والمنزلى وترويج الصناعات
 الزراعية والعناية بالمحصولات الصغرى التى يأتى تنظيمها والعناية
 بشرائعها بأوفر الارباح

أما المهلمات فمهتمن الذهاب الى القرى التى تنشأ فيها فروع
 ويقدن بها أساييم أو أشهراً ليدرسن لنساء القرية . يزدن الاعضاء
 فى البيوت ويشاركنهن فى العمل على تنظيمها ويتولين لاهلها صناعة
 الاشياء على صبيل التدريب

على ان الهيئة العليا للنساء ترشح المطيبات والقابلات اللازمات
 للعناية بصحة الامهات والاطفال وتكلفهن الارشاد والتعليم اللازم

لنساء القرية .

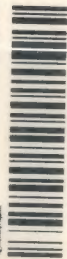
وفي اعتقادي أنه يجب على سيدات مصر المشتغلات الآن
 بالهضة النسوية أن ينظمن هيئتهن على أساس الأحزاب النسوية
 التي أشرنا إليها فإن طريقها أسلم وأنسب وأسرع إلى تحقيق ما تصبو
 إليه نفوسهن الكبيرة من الإصلاح والرقى
 والله الموفق إلى خير العمل

فهرس

صفحة	
٣	مقدمة
٤	نظام التعاون
١٢	التعاون في الاستهلاك
١٩	التعاون في الانتاج
١٩	(أ) الشركة التعاونية الصناعية
٢٣	(ب) الشركة التعاونية الزراعية
٢٦	الشركة خبير القرية
٣٠	الشركة التعاونية للأتجار بالجملة
٣٥	بيع المحصولات بواسطة الشركة التعاونية
٣٧	بيع البيض
٤٠	التدواجن
٤٢	اللبن والجبنة والسمن
٤٣	النحل واللبن وغيرها
٤٥	التأمين على الماشية
٤٧	الصناعات الزراعية
٥٣	التعاون في الاستقراض
٥٣	المصارف القروية
٥٥	موارد المصارف القروية
٦١	كيفية التصرف في رأس المال
٦٤	التعاون والاصلاح الاجتماعي
٦٥	لجنة التعليم والتربية
٦٦	« التنظيم
٦٧	« التدبير المنزلي والصحة العامة



Bibliotheca Alexandrina



0424992